**نماذج تطبيقية في السياسة الخارجية**

**م.د. اثير ناظم الجاسور**

**أولاً: دول الجوار الجغرافي للعراق**

إن المفارقة التي حصلت هي أن دول الجوار العراقي وعلى مدار ثلاثين عاماً لم تكن على وفاق تام مع النظام العراقي السابق، فقد أتسمت العلاقة أن لم تكن بالحروب الطاحنة تجاه الشرق والغزو تجاه الجنوب الشرقي من موقعه الجغرافي، إلى جانب حالات التوتر والجمود مع أغلب الدول المجاورة كانت هي السمة الغالبة لتلك العلاقات لا بل ما ان توقع معاهدة أو اتفاقية حتى تخرق بسبب أو باخر وتحت حجج وذرائع أما من دواعي امنية واهية أو انعدام الرؤية المنطقية للواقع الاقليمي والدولي من جميع الاطراف، وما أن تم احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي حتى تبدلت سياسات دول الجوار العراقي وتجاه العملية السياسية برمتها.

أن الولايات المتحدة بدلاً من أن تطمئن دول جوار العراق التي صنف قسم منها ضمن محور الشر وحتى المارقة وتبدد مخاوفهم من تداعيات الحدث والتغيير العراقي، فقد أعلنت وبصراحة من أن ما يجري في العراق يمكن أن يتكرر في هذه الدول التي تُعد مرشحة وعلى قائمة الانتظار، والدول والانظمة المعادية للولايات المتحدة ستتساقط الواحدة تلو الاخرى على غرار (نظرية الدومينو) وإزاء هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة لم يبقى أمام هذه الدول التي تعتبر مستهدفة من قبل المخطط الامريكي في المنطقة إلا أن تعيد حساباتها تجاه التجربة المجاورة الجديدة وتستعد لاستخدام ما لديها من أوراق سواء داخل العراق أو خارجه لمواجهة السيناريوهات والمواقف المحتملة الحصول والتي قد تستهدفها، وهذا يأتي من خلال التدخلات الاستباقية ومواجهة خصمهم الجديد في المنطقة وعلى الأرض.

أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وعدم التزامها بحماية العراق كقوة محتلة سياسياً وعسكرياً ترك فراغاً سهل لدول الجوار العراقي من التدخل في الشأن العراقي وتنفيذ مخططاتها وبمساعدة داخلية أيضاً، مما جعل العراق ساحة حرب بين هذه الدول والولايات المتحدة هذا إلى جانب التدخلات التي أخذت طابعاً طائفياً تارة وقومية تارة أخرى، أن الفراغ السياسي والامني وحتى التفتت الاجتماعي الذي تعرض له العراق كاد يؤدي بالعراق إلى اسوء حالة يصل أليها ألا وهي تقسيمه الذي راهن عليه الكثيرون.

ما يمكن التأكد منه في المرحلة التي تلت احتلال العراق أن الدول التي كانت تسعى بكل طريقة من التخلص من النظام العراقي السابق بسبب سياساته ونزعاته العدوانية، بعد هذا الاحتلال أصبح لكل منها حساباتها والطريقة التي تنسجم مع ما يشغلها من أحداث، وهنا سوف نتطرق للسياسة الخارجية التي أتبعتها هذه الدول تجاه عراق ما بعد الاحتلال وتجاه العملية السياسية المتبعة فيه، على اعتبار أن لكل دولة طريقتها ومنطلقاتها التي بموجبها تتعامل من خلالها مع العراق الذي أصبح الساحة الملائمة للتنافس سواء مع الولايات المتحدة أو فيما بينها من أجل السيطرة وتحقيق التوازن الاقليمي، خصوصاً وأن هذه الدول صنفت لفئتين، الفئة الأولى التي تعتبر مؤيدة للسياسة الامريكية في المنطقة وهي في الوقت نفسه تُعد شريكة لها في تنفيذ سياستها وتعتبر الولايات المتحدة الضامن القوي لها، أما الفئة الثانية وهو النوع المشاكس وفق تصورات الفكر الامريكي الاستراتيجي والذي تعتبره يشكل خطراً على المصالح الامريكية وكذلك على أمنها القومي وهي الدول التي تحاول التصدي لمشاريعها، وعليه في هذا المبحث سوف نتناول واحدة من أهم تحديات عملية بناء الدولة على اساس التدخل الحاصل في العراق الذي جعله بيئة خصبة لتجاذبات تهدد وحدته الوطنية، بالتالي سوف نتناول دول الجوار العراقي و سياستهم الخارجية تجاه قضاياه الداخلية.

بالمحصلة، أن دول الجوار هذه كانت تواقة للتخلص من النظام العراقي السابق، والغريب أن الانظمة العربية المجاورة كانت أكثر حماساً لهذه الفكرة حتى أكثر من إيران وتركيا حتى بعد أن دخلت تجربة تغيير النظام العراقي حيز التطبيق باحتلاله من قبل الولايات المتحدة، وما أن حدث التغير المرتقب في العراق توقعت هذه لدول من أنها ستتنفس الصعداء وقد تعود العلاقة مع العراق لتكون طبيعية تخلو من الشك وعدم الثقة في التعامل، خصوصاً وأن هذه الدول اعتقدت أن تغيير النظام سيخلصها من شبح التدخلات في شؤونها الداخلية، لكن بمرور الوقت لم يتحقق أي شيء من هذا القبيل فقد بدأت دول الجوار العراقي تعيد حساباتها وفق معطيات الاحداث الجارية في العراق ووجدت من أن نتائج هذا السقوط جاءت أسوء مما لو كان النظام موجود ومحاصر ومسيطر عليه، إلى جانب اعلان الولايات المتحدة وحتى قبل أن تشن هجومها على العراق وتعلن عن بدء عمليات ما سميت بعملية " تحرير العراق"، فقد كشفت عن مخططاتها المستقبلية في المنطقة وليس تجاه العراق وحده من خلال دعوتها إلى أنها متجهة للعراق لإقامة نظام سياسي ديمقراطي مطيع، وأيضاً مقبلة على إعادة رسم خارطة الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة وتغيير الانظمة القائمة إلى أنظمة حكم صالحة، سيما والانظمة القائمة والحليفة منها بالتحديد والتي رأى فيها " بول ولفويتز" مساعد وزير الدفاع الامريكي السابق " بأنها تتسم بالجمود السياسي وتعكس حالة النزاع الاستراتيجي المتقادم بين بريطانيا وفرنسا، ولابد من إعادة تشكيلها بطريقة مختلفة.

عادة ما تكون عملية ادارة الدولة والعمل على المزاوجة بين السياستين الداخلية والخارجية لأي دولة محكوم بالتجاذبات والتوازنات الجغرافية لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، والعراق كان من الدول الذي حكمته الجغرافيا وأثرت على مدخلات ومخرجات قرارته السياسية، ولطالما وقع العراق ضمن تصنيف المناطق الحيوية التي تسعى القوى الكبرى للسيطرة عليها وفق مدركات التفكير الاستراتيجي لهذه الدول لاسيما وأن العراق خرج من حرب عام 2003 منهك القوى غير قادر على وضع تصورات واضحة عن مستقبل العلاقة مع دول جواره للضبابية التي كانت تكتنف موقعه من الاحداث الدائرة في المنطقة.

لم يكن العراق منطقة آمنة كما كان يتصوره جيرانه خصوصاً بعد رحيل النظام السابق الذي كان يعد كابوساً جاثم على صدورهم طيلة فترة حكمه، ولكن هذا ال يعني ان جيران العراق كانوا مؤمنين بالتجربة الامريكية الجديدة التي قد تساهم في تغيير طريقة الحكم في معظم دولهم، فكانت طريقة الرفض لهذه النموذج من قبل دول الجوار حتى وأن كانت لم تشهر للعلن أمر طبيعي إلا انها استدركت أن النظام القادم في العراق قد لا يتلائم مع منهجها في الحكم سواء من حيث التوجهات السياسية أو التوجهات الدينية ( المذهبية)، فكان لا بد من تحديد مفهوم التعامل مع العراق والتعاون من منطلقات مغايرة للتفكير الاستراتيجي لهذه الدول.

**ثانياً: السياسة الخارجية العراقية ( البيئة الداخلية والخارجية).**

يعتبر العراق من الدول التي تحظى بموقع جغرافي مهم من حيث الموقع الفلكي أو البحري أو الاستراتيجي ويقصد بموقعه الفلكي اي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، إذ يقع العراق بين خطي طول 38.42 – 48.00 شرقاً ودائرتي عرض 29.27- 37.2 شمالاً، وأن موقع العراق بصورة عامة هو حوض التوائي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وينتهي عند الخليج العربي ويحدد الموقع الفلكي المناخي، أما ما يخص مناخ العراق فهو حار جاف صيفاً بارد ممطر شتاءاً على أن كمية المطر قليلة مع الرطوبة النسبية، ويقع العراق في القسم الاكبر من اليابس وبالقرب من الاسواق العالمية وهذا عكس على أحوال العراق الاجتماعية فهو يعد حلقة وصل بين قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا.

أما الموقع البحري يقع على رأس الخليج العربي شمالاً وهو المدخل المائي إلى البحر العربي ومنه إلى المحيط الهندي، ومن هذا الطريق المهم جاءت أهمية المنطقة عبر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر، وعلى الرغم من هذه الاهمية إلا أنها أخضعت إلى تغييرات تاريخية وحضارية كان لها تأثيرات سلبية وأيجابية، وبذلك أصبحت أرض العراق الطريق البري الذي يربط جنوب وجنوب شرق آسيا بالبحر المتوسط، أن تأثير الموقع البحري يبدو واضحاً في اقتصاديات العراق والانفتاح نحو العالم وذلك من خلال التبادل التجاري بينه وبين دول العالم، وخصوصاً وأن العراق من مصدري أهم منتج يدخل في جميع الصناعات ( النفط) ويصدره لكل دول العالم، أعطى الموقع الجغرافي للعراق فرصة للاتصال بالعالم الخارجي.

أما فيما يخص الموقع الاستراتيجي فأنه موقع يتوسط العالم القديم وجعله يحتل مكانة سياسية وعسكرية واستراتيجية مهمة في السياسات العالمية ومنها الولايات المتحدة، والتي سعت للسيطرة على مناطق همهة بالنسبة لتفكيرها الاستراتيجي ومنع اي قوة من السيطرة على هذه المناطق من خلال ربطها بالاتفاقيات و النعاهدات وسلسلة من الاحلاف وبناء القواعد العسكرية، أن موقع العراق وكما يصفه القادة العسكريون في غاية من الاهمية لأنه يقع ضمن الجسر الارضي الذي يوصل القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا واوروبا، ويوصل بين المحيط العهادي والبحر الموتوسط عن طريق الخليج العربي كما أن موقعه يشرف على القلب الحيوي للمنطقة العربية والتي تعتبر منطقة خزين استراتيجية لما لها من أهمية لاحتوائها على النفط.

في حقيقة الامر ومنذ الحرب العراقية – الايرانية كان العراق على حافة التدويل في مجمل شؤونه مبدأت معالم معالم التدهور واضحة على الجسد العراقي سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية، وتوضحت معالم هذا التدهور بعد أحتلال العراق للكويت والتي بسببها تم تدمير البنى التحتية للعراق وكذلك قواه الاقتصادية والعسكرية، وعليه نقلت مقدرات العراق لليد الخارجية ودخل العراق الفصل السابع للامم المتحدة، إلى جانب سياسة خارجية غير متوازنه تحكمها ردات الفعل وعدم الاستقرار الداخلي والخارجي، إلى جانب العلاقات المتأزمة مع أغلب دول الجوار الاقليمي، ومنذ عام 1990 حتى عام 2003 وبشكل مستمر تم وضع العراق في إطار تكبيله من خلال حصار اقتصادي وفرض قرارات دولية عززت سبل أضعافه، وضعف العمل السياسي الخارجي وضعف البنية الداخلية التي بانت معالم الضعف والتشتت عليها، كل هذه الاسباب كانت نتيجة حتمية لعدم قدرة العراق على لاستمرار بخطى ثابتة وكثرة الحروب والازمات التي أستنزفت قدرات الدولة والشعب مما اثرت بالسلب على عمر الدولة.

لم تكن التحولات الحاصلة في عام 2003 ذات ابعاد ايجابية من ناحية بناء الدولة بل بقي العراق يعاني من هذه التحولات حتى بعد أن تم وضع اسس لبناء هذه الدولة، فسياسة العراق الخارجية بقيت مترنحة غير متوازنة فلم يكن لها اساس قوي بل بنيت وفق مفاهيم هشة لا تتحمل الصدمات وعدم وجود منطلقات ومبادئ ومرجعيات تأسس عليها سياسة صحيحة وتتبنى رؤية واضحة، فكان لابد من سياسة تحتوي على أهداف كبيرة وبعيدة المدى ووعي واضح للتحديات والمعوقات التي تواجه العراق خصوصاً واليوم تقام على أرضه حروب بالانابة بين دولاً اقليمية ودولية، بالتالي كان لابد من إدراك علمي وعملي من خلال توظيف الادوات والامكانات المتاحة على الاقل لتنفيذ سياسة خارجية متوازنه يكون فيها الخطاب السياسي موحد وأن تكون منسجمة مع السياسة الداخلية ومعبرة عن رؤوية العراق وتوجهاته السليمة.

تعاني الدبلوماسية العراقية من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات من خلال تعارض العمل الدبلوماسي مع طريقة التوافقات وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، مما تخلق الكثير من التقاطعات التي قادت فيما بعد إلى مواقف متعارضة، هذا الخلل في الاداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له الاثر الواضح في ضعف الاداء الذي اثر على النشاط السياسي، أن العراق لا يزال يواجه مقيدات دولية وأقليمية ساهمت في عملية تقييد الحركة الدبلوماسية العراقية سواء من قبل البيئة العربية التي لاتزال الكثير من دولها تتحفظ على التعاون مع العراق أو قبوله ضمن المجموعة العربية، ودول اقليمية غير عربية تتدخل في الشأن العراقي بشكل واضح، وعلى الرغم من أن هذه القيود تشكل نقاط ضعف واضحة([[1]](#footnote-1))، لكن هذا لا يعني من أن العراق غير قادر على إيجاد الاليات التي تسمح له العمل وفق معايير صحيحة وفق السياقات الطبيعية للعمل السياسي الخارجي.

وفقاً للدستور العراقي لعام 2005 فقد تم تحديد التعاليم الاساسية لطبيعة علاقات العراق مع الدول الاخرى وضرورة بناءها على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وضرورة إقامة علاقات إيجابية ومتينة مع كل دول العالم وبالأخص دول الجوار.

أن رسم السياسة الخارجية اليوم في العراق تبدأ من تأكيد الاستقرار الداخلي وتوحيد الصفوف، إلى جانب أخر فأنه من المفروض أن تكون لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان وبمساعدة وزارة الخارجية والجهات الساندة لاخرى مسؤولة عن رسم استراتيجية واضحة ومتكاملة للسياسة الخارجية العراقية مسار العلاقات الاقليمية والدولية من خلال توضيح طبيعة المصالح، لكن الخلل الذي اصاب هذه اللجنة كحال اللجان الاخرى في مجلس النواب جعلها خاضعة للحصص الحزبية بحسب التوزيع النسبي للمقاعد مما جعلها اللجنة الاكثر تنافساً من قبل الكتل السياسية، هذا التنافس المحموم وألية المحاصصة جعلت هذه اللجنة لاترقى إلى مستوى المهمة والتحديات التي ينبغي القيام بها، أيضاً ضعف وأنعدام التنسيق مع وزارة الخارجية.

أن تعقد وتأزم الوضع الداخلي والتباين الشديد بين وجهات النظر بين الكتل والقوى السياسية التي وصلت إلى حد التقاطع، ايضاً تغليب المصلحة الحزبية والشخصية في مناسبات كثيرة عرقلة وضع بوصلة السياسة الخارجية في الاتجاه الصحيح التي جعلت الدمسالة الدفاع عن العراق ومصالحه موضع في غاية الصعوبة والتعقيد وجعلها سياسة تتسم بالضبابية، لم تكن السياسة الخارجية المتضر الوحيد في العراق بل كانت سياسته الاقتصادية أيضاً في حالة يرثى لها فهو اقتصاد غير واضح النعالم ولا توجد تطبيقات عملية تبين المدرسة التي ينتمي اليها الاقتصاد العراق سواء كانت الاشتراكية أو الراسمالية وتوجهه لاقتصاد السوق الحر، وهذا الحال يسري في شتى المجالات الحكومية وهذا بسبب غياب الاستراتيجية التي تحدد الوسائل والغايات وصولاً لتحقيق الهدف.

إن وحدة الخطاب بالنسبة لسياسة العراق الداخلية وتصفير المشكلات له الاثر الكبير في خلق سياسة خارجية ثابتة ومستقرة، و الاهم من ذلك استغلال طلبات التعاون سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية في سبيل جعل العراق يتفاعل مع محيطه الاقليمي والدولي وعدم السماح بتدخل اي دولة في شؤونه الخارجية وتحت أي حجة سواء كانت دينية أو مذهبية أو قومية، إلى جانب عدم تدخل العراق بشؤون اي دولة كانت عربية أو غير عربية وخلق مجال دبلوماسي عراقي يساهم في تعزيز السلام والامن له وللأخرين.

**ثالثاً: السياسة الخارجية الصينية.**

يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأيـة دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان".

و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا. تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بيـن خطـي طـول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة، و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كـبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا([[2]](#footnote-2)).

و بالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنـوع الأقالـيم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

و من الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق1.270.800.000 نسمة، حسب إحصائيات 1999([[3]](#footnote-3))، و هذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية و العالمية،

**المحددات الاقتصادية و العسكرية**

**\*المحددات الاقتصادية**: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحـكمة الصـينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ".

و قد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التـعبئة الجمـاهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات،

و قد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ "([[4]](#footnote-4))، حيـث تراوحت نسبـة النمو في الفترة الممـتدة من 1978- 1998 بين 9 % و 13 %، و بلغت قيمة صادراتها عام 1997 حوالي 183 مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ 20.6%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5% . [[5]](#footnote-5)

و قد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين( 1993- 1996 ) 12.5 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم([[6]](#footnote-6)).

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

**المحددات العسكرية:**

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية([[7]](#footnote-7)).

و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية([[8]](#footnote-8)).

و تتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-1995([[9]](#footnote-9))، و رغم أن لتقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 1/10من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متـوسطة الـمدى مـثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، و كذلك القاذفات الاسترتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية ([[10]](#footnote-10)).

**رابعاً: السياسة الخارجية الفرنسية[[11]](#footnote-11).**

بدايةً، تشير الدراسة إلى تغير البيئة الاستراتيجية التي دفعت فرنسا إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، وتحديداً تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أبرز الأسباب وراء هذا التوجه الفرنسي الجديد، في النقاط التالية:

1- تراجع الولايات المتحدة وتغير أولوياتها: لا شك أن تراجع دور واشنطن نتيجة لتغير أولوياتها الاستراتيجية، واتجاهها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على حجم إنفاقها العسكري، أدى إلى ظهور مبدأ "القيادة من الخلف" الذي يعني قبولها بمشاركة بعض حلفائها أعباء المسؤولية الدولية.

ونتيجة لهذه المعطيات الجديدة، وجدت فرنسا نفسها مقيدة بضرورة تولي القيادة في كل ما يتعلق بقضايا الأمن الفرنسية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والساحل.

2- الانقسام الأوروبي والفوضى المحيطة: نظراً لأن فرنسا تعد قوى أوروبية رئيسية، فهي تتأثر بالتغيرات الاستراتيجية حولها. وفي هذا الشأن، تواجه أوروبا عدة أزمات، ومنها تحديات داخلية تهدد وحدة وهوية القارة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي جعلت قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية اقتصاداته موضع تساؤل، فضلاً عن أزمة اللاجئين التي عكست عدم وجود رؤية أوروبية موحدة. ويُضاف إلى ذلك، التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية وضم شبة جزيرة القرم. ولكن العامل الأكثر تأثيراً بالنسبة لفرنسا هو تزايد المخاطر القادمة من دول الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية في عام 2011.

3- سياسة فرنسية أكثر نشاطاً وتركيزاً على مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط: بالتزامن مع انحسار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأت السياسة الفرنسية في إعادة التشكل تجاه المنطقة. وعلى النقيض من وثيقة عام 2008 التي دعت إلى الحد الأدنى من التدخل العسكري الفرنسي في أفريقيا، فإن وثيقة عام 2013 تضمنت إعادة توجيه السياسة الفرنسية في إقليم الشرق الأوسط، وتربط هذه الاستراتيجية الجديدة بين أمن المواطنين الفرنسيين وضرورة الاضطلاع بمجموعة من المسؤوليات الدولية الأمنية.

**الدور الفرنسي في أوروبا**

في الوقت الذي تسعى فيه إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تقليل التزاماتها العسكرية في الخارج، كانت فرنسا تدعو إلى زيادة هذا الدور الأمريكي. وفي هذا السياق، ظهرت باريس كأحد أهم الشركاء الأوروبيين للولايات المتحدة فيما يتعلق بنشر واستخدام القوة العسكرية خارج الحدود الأوروبية، وهو ما ظهر بشكل واضح في التدخل العسكري الفرنسي في كل من مالي وليبيا.

وطبقاً للدراسة، فقد فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم شركائها في تحمل المسؤولية الدولية، وعلى النحو ذاته فإن فرنسا هي الأخرى فشلت في إيجاد حلفاء يتبعون نهجها نفسه، حيث إن القوى الأوروبية لا ترغب في تبني المبادرات العسكرية والدبلوماسية الفرنسية، ولا حتى تحمل عبء سياسة خارجية وأمنية أوروبية طامحة للقيادة.

وتؤكد الدراسة أنه بتخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه أوروبا، استشعرت باريس ضرورة أن يكون لقاراتها سياسة دفاعية موحدة تتمتع بالاستقلالية في تحركاتها، غير أن القيادة الفرنسية أُصيبت بالإحباط نتيجة لمواقف قوى أوروبية، مثل ألمانيا وبريطانيا، التي تفادت تحمل أعباء تلك المسؤولية.

ويشير الباحثون إلى أن نجاح الاستراتيجية الفرنسية في مكافحة الإرهاب يعتمد على مدى تعاون الدول الأوروبية معها، ومدى قدرة باريس على إقناع الآخرين باتباع النهج نفسه، إلا أن حدود القدرة الفرنسية ظهرت عند دعوتها لإنشاء صندوق أوروبي للإنفاق على العمليات العسكرية الخارجية، وهو الاقتراح الذي لم يلق ترحيباً كبيراً من جانب بقية القادة الأوروبيين.

وبجانب القدرة على الإقناع، هناك معضلة التحكم والقيادة. وفي هذا الصدد، يوضح الكتَّاب أن فرنسا تعمل من أجل الصالح الأوروبي وبهدف تحقيق التكامل في مجالي الدفاع والأمن، غير أنها قد لا تقبل التخلي عن القيادة لشركائها الأوروبيين أو حلف الناتو بالكامل.

**برجماتية السياسة الفرنسية**

يؤكد الباحثون أن فرنسا في عهد الرئيس هولاند لجأت إلى اتباع البرجماتية في سياستها الخارجية، بما يمكنها من حماية مصالحها في الخارج، وتحسين صورة الرئيس الفرنسي في الداخل، وذلك كالتالي:

1- إعادة النظر في التحالفات الفرنسية، وتبني التعاون التكتيكي مع روسيا: دفعت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها باريس، الدولة الفرسية إلى إعادة النظر في بعض علاقاتها الخارجية، وتوطيد الأخرى. فعلى سبيل المثال، ثمة محاولات مستمرة من الجانب الفرنسي لإشراك روسيا دبلوماسياً في إيجاد حل للأزمة السورية، خاصةً بعد أن نجح الرئيس بوتين في أن يجعل نفسه لاعباً استراتيجياً ومحورياً في هذه الأزمة، وهو ما يقتضي من القادة الأوروبيين تبني "استراتيجية تطويق وتعاون" متوازنة تجاه روسيا.

ولا شك أن هذا النهج الفرنسي قد يخلق لها مشاكل مع شركائها الأوروبيين، حيث سيكون من الصعب عليهم قبول التعاون الاستراتيجي مع روسيا من أجل مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته فرض سياسات تطويقية على موسكو فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، فهي معادلة صعبة التحقيق.

2- الثقافة الاستراتيجية الفرنسية في ظل حكم هولاند "الموازنة بين البرجماتية والتاريخ": فبعد تولي فرانسوا هولاند الحكم في فرنسا كان هناك قلق دولي فيما يتعلق بمدى تمسك باريس بالتزاماتها الخارجية تجاه حلف الناتو، خاصةً أن حملة هولاند الرئاسية كانت قد تعهدت بانسحاب القوات الفرنسية من العمليات الدولية مثل أفغانستان. غير أن ذلك القلق قد تبدد عندما صدر تصريح من وزارة الخارجية الفرنسية يوضح رغبتها في إضفاء الطابع الأوروبي على حلف الناتو.

وحسب الدراسة، تُعتبر "البرجماتية في بناء التحالفات والتعاون الدولي" من أهم سمات الفترة الرئاسية لهولاند، بيد أن البعض يرى أن هذه السياسة لا تعكس نموذجاً خاصاً بهولاند للتعامل مع الأزمات سوى تبني اقتراب واقعي يعتمد على سياسة رد الفعل.

3- الحروب الخارجية كأداة لمواجهة الأزمات الداخلية: مثَّل القرار الفرنسي بخوض الحرب في مالي عام 2013 نقطة تحول في سياسة فرنسا الخارجية، لكنه أيضاً كان وسيلة للهروب من مجموعة من الأزمات الداخلية في فرنسا، مثل ظهور فجوة بين الحملة الرئاسية الناجحة لهولاند والممارسات الفعلية للسلطة، والشك في قدرة الحزب الاشتراكي على الحكم بعد غيابه لعدد من السنوات، فضلاً عن تراجع شعبية هولاند بعد وقت مبكر جداً من ولايته الرئاسية.

ومن ثم، فإن الحرب في مالي سمحت للرئيس الفرنسي هولاند بالظهور كقائد أوروبي، وتجديد الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية، وأتاحت لفرنسا فرصة موازنة القوة الألمانية التي تسيطر على المسائل الاقتصادية.

ولا شك أن قرار هولاند باستخدام الحرب كأحد أدوات سياسته الخارجية لإدارة الأزمات أدى إلى زعزعة أُسس السياسة الفرنسية، والقائمة على الفصل بين الشأنين الداخلي والخارجي، غير أن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا باتت عاملاً حاسماً في تبني هولاند وحكومته هذا الاتجاه.

ختاماً، على الرغم من نجاح الاستراتيجية البرجماتية للرئيس الفرنسي هولاند في إدارة مجموعة من الأزمات، وتحقيق بعض المكاسب الدولية والإقليمية على حد سواء، فإنها مازالت محل تساؤلات وانتقادات عديدة، ومنها أن هذا النهج الفرنسي الجديد قد حاد عن التوجه الاستراتيجي التقليدي لباريس وهو الفصل القاطع بين الشؤون الداخلية والخارجية. ولا يمكن إنكار أن ثمة بعض العوامل والمعطيات التي جعلت من اتباع السياسية الخارجية الفرنسية لهذا النهج أمراً ضرورياً.

**خامساً: السياسة الخارجية لجنوب افريقيا[[12]](#footnote-12).**

ومنذ 1994، لعبت جنوب أفريقيا دورًا متزايدًا في القارة الأفريقية وعلى الصعيد العالمي أيضًا. فقد تم انتخابها مرتين كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وهي عضو في مجموعة IBSA وأصبحت مؤخرًا عضوًا في مجموعة دول البريكس، كما أن دورها في الاتحاد الأفريقي كوسيط ومساهم في قوات حفظ السلام في القارة الأفريقية قد شهد نموًا متزايداً.

ربما يمكن أن يكون أفضل وصف للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا هو كالمشي على خيط رفيع بين ما يتوقع منها في أن تكون رائدة في قضايا حقوق الإنسان (والرغبة في لعب هذا الدور على الساحة الدولية) وبين السياسة الواقعية الحتمية من التفاوض على أرضية من الرمال المتحركة للجغرافيا السياسية والتي يتم فيها تشكيل تكتلات القوى بأساليب جديدة. أضف لهذا، أن طموحات جنوب أفريقيا الخاصة – كزعيمة في أفريقيا، وكزعيمة لأفريقيا على الصعيد العالمي – تجعل قادتها يختارون جمهورهم ومواقفهم بشأن كل قضية بعناية تامة.

ومع نمو قوتها ودورها، أصبحت أولويات وأهداف السياسة الخارجية لبريتوريا تحت رقابة متزايدة – بل وتتعرض أحيانًا لانتقادات لاذعة – بما في ذلك انتقادات من رمز النضال ضد الفصل العنصري الأسقف توتو الذي شكك في سجل البلاد أثناء خدمته في مجلس الأمن، مشيرًا على وجه الخصوص للجهود التي بذلت للإبقاء على زيمبابوي خارج جدول أعمال المجلس. وربما كانت هذه الانتقادات حادة للغاية كنتيجة للمجموعة الفريدة من التوقعات التي كانت منتظرة من جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد 1994، وهي مجموعة من التوقعات تتعلق بماضيها في حقوق الإنسان وبوصول حزب تحرري للسلطة، أفرز ثلاثة من الحاصلين على جائزة نوبل. وأيضًا نظرًا للقيادة الأخلاقية من رموز حقوق الإنسان مثل نيلسون مانديلا والأسقف توتو نفسه. ولذا فقد كان من المفترض أن تكون السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا الديمقراطية انعكاسًا للقيادة على قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية على وجه الخصوص. وأيضًا كان هناك مجموعة من التوقعات لم يكن على القوى الناشئة الأخرى – البرازيل، وتركيا والهند على سبيل المثال – أن تتنافس فيها.

وفي حين أن جنوب أفريقيا قد تجلس بشكل غير مريح في تكتلات القوى الناشئة مثل مجموعة دول البريكس، إلا أن لديها رغبة مشتركة مع تلك الدول لإعادة تشكيل ديناميكيات القوى العالمية الحالية، بما في ذلك الضغط من أجل إصلاح مجلس الأمن ليصبح كيانًا أكثر تمثيلاً وديمقراطية. هذه الرغبة في إعادة تشكيل ديناميكيات القوى العالمية وتحدي الوضع الراهن تشتمل التشكيك بشدة في تقييم استخدام لغة حقوق الإنسان بشكل انتقائي في تسليط الضوء على بعض الحالات وإغفال حالات أخرى. والسبب في ذلك هو، وعلى سبيل المثال، أن الرأي العالمي لا يتفاعل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية أو في خليج جوانتانامو بنفس الطريقة التي يتفاعل بها عندما تكون مصالحه الراسخة على المحك. وفي المناقشة السنوية لمجلس الأمن حول الصحراء الغربية العام الماضي، اتهم سفير جنوب أفريقيا مجلس الأمن بأن لديه معاييرًا مزدوجة؛ مشيرًا إلى التناقض بين الاستجابة للربيع العربي وفي نفس الوقت رفض السماح لآلية دائمة لمراقبة حقوق الإنسان في منطقة الصحراء الغربية واتهم الهيئة باستخدام "نهج انتقائي فيما يتعلق بحقوق الإنسان". وهذا النقد يتماشى مع نقد أعم صدر من بريتوريا أشار إلى ممارسات أولئك الذين لديهم القوة على الساحة العالمية في استخدام حقوق الإنسان كأداة لتحقيق مصالحهم الوطنية من خلال نجاحهم في صياغة حديث "حقوقي" في بعض الحالات بينما يقومون بتجاهل حقوق الإنسان في حالات أخرى.

هذه النقطة مفيدة للتذكير بأنه لا يوجد شيء يسمى "السياسة الخارجية لحقوق الإنسان"، وأن تقييم السياسة الخارجية على أساس النظر إلى قضية واحدة بشكل محض هو بالتأكيد معيب من الناحية التحليلية. ولذا فمن المناسب بشكل أكبر توفير تحليل سياقي لهدف الدولة العام من معالجة قضايا حقوق الإنسان، وقبول الاتساق حيثما وجد، ولكن مع التركيز على الاتجاهات التي قد تكشف عن الأولويات. فهذا قد يساعد في فهم الشكل الذي قد يبدو عليه النظام العالمي الجديد في حال إذا ما استمر نمو تأثير القوى الناشئة على المسرح العالمي.

إن تقييم السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام، يتطلب تثمينًا بأن جنوب أفريقيا تنظر لعلاقاتها الدولية من خلال عدسة تاريخها الخاص في تحقيق حل مستنير على الصعيد المحلي، وعن طريق التفاوض حيث تم السعي لتحقيق السلام والعدالة كحتميات يعزز بعضها البعض. وينبغي ألا يكون من المستغرب أنه في تلك الحالات التي تم فيها الحكم بقسوة على جنوب أفريقيا، قامت فيها باتباع سياسة الحل التفاوضي. ففي ليبيا، وبالرغم من أن جنوب أفريقيا قامت بالتصويت لصالح قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973، بخصوص إنشاء منطقة حظر جوي والإحالة للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها واصلت السعي لحل تفاوضي من خلال سياق قمة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى التي قادتها. وبالمثل، ففي سوريا، وبينما تم انتقاد موقفها في مجلس الأمن عام 2012 على نطاق واسع، إلا أن نهجها سواء كان صائبًا أم خاطئً عكس جهدًا مستمرًا لإيجاد حلول تفاوضية للصراعات التي تبدو مستعصية الحل.

أيضًا فإن نهج جنوب أفريقيا فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية، يبين كيف أنها تحاول تحقيق التوازن بين المقتضيات التي تفرضها المجموعات المختلفة، وبين التزاماتها الخاصة في مجال حقوق الإنسان وأيضًا سعيها للحصول على أهداف أوسع مثل الحوكمة العالمية.

وفي تصريحات لها أمام مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة للدول الأطراف في قانون روما، أكدت جنوب أفريقيا مرارًا على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وعلى المساهمة الكبيرة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز المساءلة، كما شجعت الدول الأخرى على التوقيع على قانون روما وسلطت الضوء على تلك القضايا، مثل التمويل وعدم التعاون، والتي تعيق من عمل المحكمة. وفي الوقت نفسه فقد أثارت جنوب أفريقيا المخاوف بشأن السياسة الأوسع للمحكمة الجنائية الدولية وعدم الاتساق باعتبارهما يمثلان تهديدًا لشرعية وفعالية المحكمة نفسها وأيضًا النوايا التي تقوم عليها.

وقد ساندت جنوب أفريقيا المحكمة باستمرار ولكنها أيضًا دعت لتطبيق عملية المسارين في حالات مثل دارفور والتي من شأنها السماح بالسير في كل من المسار القضائي والمساءلة وكذلك المسار السياسي للتعامل مع القضايا الأوسع والوصول في نهاية المطاف لسلام دائم وطويل الأجل. وفي هذا السياق فقد دعت جنوب أفريقيا بتأجيل المادة 16 المتعلقة بالحال في دارفور. أيضًا فإن جنوب أفريقيا تسعى لاحترام الجهود الإقليمية الرامية لحل هذا الصراع.

إن تعامل جنوب أفريقيا في علاقاتها مع الرئيس السوداني عمر البشير، يبين كيفية صعوبة تحقيق هذا التوازن الذي تسعى إليه جنوب أفريقيا في بعض الأحيان. فبينما تمت دعوة الرئيس البشير لحفل تنصيب الرئيس زوما في عام 2009، إلا أنه وكما ورد قد تم نصحه أيضًا من خلال القنوات الدبلوماسية الخلفية بعدم الحضور بل ونُصح في وقت لاحق بأن هناك مذكرة اعتقال قد صدرت بحقه في واقع الأمر وسيتم تقديمها في حال وصوله لأراضي جنوب أفريقيا.

هذا الحل يسمح لجنوب أفريقيا بالوقوف إلى جانب التزاماتها، وتسجيل استقلال سلطتها القضائية وكذلك الحفاظ على علاقات دبلوماسية مع رئيس الدولة في موقف قد يكون لديها فيه نفوذ كبير للتوسط والمساعدة في حل النزاع.

وبالمثل، فبينما لم تقم جنوب أفريقيا بدعم اعتراضات الاتحاد الأفريقي بخصوص أن المحكمة "تستهدف الأفارقة"، إلا أنها قامت بالضغط على مجلس الأمن لقبول طلب الاتحاد الأفريقي بتأجيل مذكرة الاعتقال بحق الرئيس البشير.

ربما كان من السابق لأوانه تقييم سجل حقوق الإنسان لهذا البلد الذي لا زال يتفاوض على توسيع دوره على المسرح العالمي. ولكن ما نعرفه هو أن العناصر الأساسية للسياسة الخارجية التي وضعت من قبل الرئيس السابق مانديلا في عام 1993 لا زالت باقية في مكانها – النهوض بالأجندة الأفريقية، وتعزيز عملية صنع السلام، وتشجيع الحلول التفاوضية والمحافظة على حقوق الإنسان باعتبارها عنصرًا حاسمًا في أهداف السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. وفي حين أن هناك تناقضات وتعارضات في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، إلا أنه من الممكن رؤية الرغبة الشاملة في تحدي القوى الموجودة للسعي لتحقيق نظام دولي أكثر ديمقراطية. ويمكن القول بأن هذا قد يُعد بمثابة أجندة لحقوق الإنسان.

1. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية ، العدد 44، نيسان 2014. [↑](#footnote-ref-1)
2. 1- الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص ص 265- 266. [↑](#footnote-ref-2)
3. 2- نفس المرجع، ص 164. [↑](#footnote-ref-3)
4. - نجلاء الرفاعي البيومي. " الصـــين ". في : محمد السيد سليم، نيفين مسعد. **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا.** مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997. ص 136. [↑](#footnote-ref-4)
5. - محمود عبد الفضيل. **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. مركز دراسات ا لوحدة العربية،، بيروت، الطبعة الأولى، 1999. ص ص 113- 114. [↑](#footnote-ref-5)
6. - Arthur A nderssen. **International investment toward the year 2002**. New York: United Nations publications. 1998. p. 107. [↑](#footnote-ref-6)
7. - عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".**السياسة الدولية**، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001، ص 81. [↑](#footnote-ref-7)
8. - نفس المرجع، ص 75. [↑](#footnote-ref-8)
9. - Isabelle Cordonnier. ''L'inde et la chine: la révalité de deux titans''. **Défense Nationale.** 55 année,n° 10,octobre 1997, p. 128.  [↑](#footnote-ref-9)
10. - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 79-80. [↑](#footnote-ref-10)
11. Alexandra de Hoop Sheffer, Martin Michelot, and Martin Quencez, After the Terror attacks of 2015: A French Activist Foreign Policy Here to Stay?, (Washington: The German Marshall Fund of the United States, February 2016)

    \* عرض مُوجز لدراسة تحت عنون: "بعد الهجمات الإرهابية في عام 2015: هل ستظل السياسة الخارجية الفرنسية نشطة"، والمنشورة في فبراير 2016 عن مؤسسة صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة. [↑](#footnote-ref-11)
12. ين المثالية والسياسة الواقعية لقوة ناشئة: السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا

    NAHLA VALJI and DIRE TLADI 4 July 2013 [↑](#footnote-ref-12)